

Distr.: General
24 May 2016
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٧٦٩٤ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، في سياق نظره في البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة ذات الصلة بالموضوع التي تؤكد على أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والأنظمة الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية.

"ويكرر مجلس الأمن التأكيد على مسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، ويشير إلى أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين وبما يتسق مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يعزز الأمن الجماعي.

"ويثني مجلس الأمن على زيادة إسهام الاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن، ويرحب بالجهود المهمة المتواصلة للاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية وبتعزيز دورهما في مجال حفظ السلام، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ومقرراته، من أجل منع نشوب النزاعات في القارة الأفريقية وتسويتها والقيام بدور الوساطة فيها، ويشيد في هذا الصدد بشجاعة وتضحية أولئك الذين يعملون مع عمليات السلام التي تقودها أفريقيا.

"ويقر مجلس الأمن بالتقدم المحرز في التعاون المستمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويشدد على أهمية مواصلة تعزيز التعاون وإقامة شراكة فعالة مع الاتحاد الأفريقي تستند إلى المشاورات المتبادلة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن



التابع للاتحاد الأفريقي في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بكل منهما والاستراتيجيات المشتركة من أجل توفير استجابة شاملة للتصدي للتراعات، حسب الاقتضاء، استناداً إلى الميزة النسبية لكل منها، والشفافية، والمساءلة لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في أفريقيا وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل الثامن والفصل الأول المعنون 'في مقاصد الهيئة ومبادئها'.

”ويثني مجلس الأمن على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لمواصلة تعزيز قدراته، بما في ذلك من خلال تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية، ويرحب باستمرار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مختلف عناصر المنظومة، بما في ذلك ما يخص الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والوساطة، والمساعدة الانتخابية، وحفظ السلام، ومنع نشوب النزاعات وحلها، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وحماية النساء والأطفال في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، والإنعاش والتعمير بعد انتهاء النزاع.

”ويرحب مجلس الأمن بوضع خارطة الطريق الجديدة لمنظومة السلم والأمن الأفريقية (٢٠١٦-٢٠٢٠) التي تهدف إلى تحديد سبيل المضي قدماً نحو إتاحة توطيد المكاسب المحققة، والتصدي للتحديات الأكثر إلحاحاً، بحيث تُفَعَّل منظومة السلم والأمن الأفريقية بشكل كامل. ويلاحظ مجلس الأمن أن خريطة الطريق تساهم في تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتآزر بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية وكذلك بين جميع دعائم منظومة السلم والأمن الأفريقية، وتهدف إلى اتخاذ تدابير فعالة بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن عمليات استعراض كل من هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وعمليات الأمم المتحدة للسلام وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن توفر فرصة لبناء شراكة استشرافية أقوى بين المنظمتين، بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وزيادة مواءمة جهودهما من أجل تحقيق تسلسل مترابط ومنسق للمشاركة في جميع مراحل النزاع وما بعد النزاع بغية الحفاظ على السلام، الذي ينبغي أن يُفهم بوجه عام باعتباره هدفاً وعمليات لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، تكفل أخذ احتياجات جميع شرائح السكان بعين الاعتبار، والذي يشمل الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجديدها.

” ويشير مجلس الأمن إلى قراره ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، ويكرر تأكيد أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية للمساهمة في منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجندها، ويؤكد على أهمية اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام، لا سيما من خلال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، ويشدد كذلك على أهمية الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من أجل تحسين التعاون والتنسيق في مجال بناء السلام وزيادة أوجه التآزر وكفالة الاتساق والتكامل بين هذه الجهود.

” ويلاحظ مجلس الأمن أن تبادل المعلومات والتحليلات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية هام من أجل وضع استراتيجيات مشتركة وتنسيق العمل فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، ويشجع على تعزيز التعاون في هذا المجال.

” ويقر مجلس الأمن بالدور الممكن الذي يستطيع الاتحاد الأفريقي أن يضطلع به في بناء السلام بعد انتهاء النزاع، والإنعاش، وعمليات التعمير والتنمية، ويلاحظ في هذا الصدد فائدة السياسة الإطارية للاتحاد الأفريقي في مجال التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع (٢٠٠٦) ومبادرة التضامن الأفريقي التي أطلقت في عام ٢٠١٢ من أجل حشد الدعم من داخل القارة للبلدان الخارجة من النزاع، وكذلك المبادرة الرامية إلى إنشاء مركز تابع للاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع.

” ويسلم مجلس الأمن بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تتبوأ موقعا مناسباً يؤهلها فهم الأسباب الجذرية والأسباب المباشرة للنزاعات المسلحة في مناطق كل منها، ويشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز استخدام الدبلوماسية الوقائية داخل الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية وزيادة التنسيق والتكامل بين جهودها، بما في ذلك من خلال إنشاء وحدة لدعم الوساطة في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

” ويرحب مجلس الأمن بشراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في ميدان حفظ السلام، بما في ذلك دعم جهود الاتحاد الأفريقي في وضع سياسات وتوجيهات ومواد تدريبية، في مجالات منها على وجه الخصوص إصلاح قطاع الأمن، والتعمير بعد انتهاء النزاع، والمرأة والسلام والأمن، وحماية المدنيين، بما في ذلك حماية الأطفال ومنع العنف الجنسي والجنساني في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد النزاع والتصدي له، ويؤكد على ضرورة تعزيز الآليات المشتركة بين

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتخطيط لمرحلة ما قبل النشر ولتقييم البعثات، حسب الاقتضاء، من أجل النهوض بالفهم المشترك لبعثات حفظ السلام وزيادة فعاليتها، وتحسين التخطيط لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وعند اللزوم، لإدارة عمليات الانتقال من بعثات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي إلى بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

”ويسلم مجلس الأمن بأن نجاح عمليات حفظ السلام يعتمد اعتماداً متزايداً على التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويشجع في هذا الصدد الأمانة العامة على التشاور مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما عند الانتقال من عملية حفظ سلام يقودها الاتحاد الأفريقي إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ويسلم مجلس الأمن بأن تجارب وخبرات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في مسارح العمليات يمكن أن تساعد كثيراً في التخطيط للعمليات، ويشدد على أهمية إجراء مشاورات فعالة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة. ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية إقامة علاقة أكثر فعالية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بوسائل منها تحسين فعالية الاجتماعات التشاورية السنوية وعقد المشاورات في الوقت المناسب وإيفاد بعثات ميدانية تعاونية من أعضاء المجلسين، حسب الاقتضاء، بغية صوغ مواقف واستراتيجيات متسقة أساسها التعامل مع كل حالة على حدة عند تناول حالات النزاع في أفريقيا.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً الدور الحيوي للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي مفاوضات السلام وبناء السلام وحفظه وفي الاستجابة في الحالات الإنسانية والتعمير بعد انتهاء النزاع، ويشدد على ضرورة أن تسعى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى كفالة مشاركة المرأة على نحو تام في جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن التي تبذلها المنظمتان وإدماج المنظورات المراعية لنوع الجنس بشكل تام فيها، بطرق منها بناء القدرات اللازمة. ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بطرق من بينها تعيين مبعوثه خاصة لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ووضع البرنامج الخمسي للمساواة بين الجنسين والسلام والأمن (٢٠١٥-٢٠٢٠)، ويشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة التنفيذ.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية مواصلة تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي للمساعدة في بناء قدرته في مجالات منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وحلها،

وكذلك في مجال بناء السلام بعد انتهاء النزاع، ويشجع جميع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين على مواصلة الإسهام، بفعالية أكبر حسب الاقتضاء، في هذا الصدد.

”ويقر مجلس الأمن بالمساهمة الكبيرة للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، الذي ينتهي أجله في عام ٢٠١٦، في تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في مجال السلام والأمن، ويلاحظ اعتماد إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في جوهانسبرغ، في حزيران/يونيه ٢٠١٥، باعتباره البرنامج الذي يخلف البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، ويستهدف التشجيع على إقامة شراكة أوثق وأكثر فعالية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية ودعم تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن المنظمات الإقليمية مسؤولة عن تأمين الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها من الموارد اللازمة لمنظمتها، بما في ذلك من خلال المساهمات التي يقدمها أعضاؤها والدعم الذي تتلقاه من الشركاء، ويرحب بالدعم المالي القيم المقدم من الشركاء في هذا الصدد.

”ويسلم مجلس الأمن بأن إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه الاتحاد الأفريقي في الاضطلاع على نحو فعال بالولايات المتعلقة بصون السلام والأمن الإقليميين تتمثل في كفاءة توافر موارد يمكن التنبؤ بها وتنسم بالاستدامة والمرونة، ويشجع على مواصلة الحوار بشأن الخيارات المتاحة لمعالجة هذه المسألة.

”ويرحب مجلس الأمن بتعيين الاتحاد الأفريقي ممثلاً سامياً للاتحاد الأفريقي لشؤون صندوق السلام ويسلم بفائدة بعثات التخطيط وزيارات التقييم المشتركة في تحديد احتياجات عمليات دعم السلام الإقليمية.

”ويلاحظ مجلس الأمن العمل المستمر الذي تقوم به الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل وضع الصيغة النهائية، في عام ٢٠١٦، لإطار مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإقامة شراكة موسعة في مجال السلام والأمن، وهو ما سيوفر مخططاً نموذجياً للمشاركة المبكرة والمستمرة بين المنظمتين قبل نشوب النزاع وخلالها وبعد انتهائه بهدف التوصل إلى حلول سياسية للأزمات في القارة.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى تلقي التقرير السنوي للأمين العام، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن بدايةً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عن السبل الكفيلة بتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما يشمل عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي“.